

مذكرة

إلى

السيدات والسادة المندوبين الجهويين للتربية

الموضوع: حول تكريس مبدأ حياد الإدارة والمرفق العام.

في إطار استعدادات وزارة التربية للاستحقاق الانتخابي بعنوان سنة 2019، وتبعا لترشح عدد من موظفي الوزارة التربوية للمواعيد الانتخابية المرتقبة، فإن وزارة التربية بقدر حرصها على ضمان حقوق جميع موظفيها في ممارسة حقهم الانتخابي سواء بصفتهم مترشحين أو ناخبين، فإنها تؤكد على ضرورة النأي بالمرفق التربوي عن كل التجاذبات تجسيما للفصل 15 من دستور الجمهورية التونسية الذي ينص على أن الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تُنظّم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة،

وعليه، وتكريسا للمبادئ الدستورية المشار إليها أعلاه، فإنه يتعين التأكيد على ضرورة التزام الإدارة العمومية في مباشرة نشاطها بالحياد التام وعلى ضمان تعاملها مع كل المواطنين والمنتفعين بالمرفق العام دون أي شكل من أشكال التمييز في كنف القانون بما يضمن استفادة جميع المواطنين من مختلف الخدمات العمومية الإدارية على قدم المساواة وعلى أساس التجرد والموضوعية،

واعتبارا لدورها التنفيذي، فإنه يتعين على الإدارة الوقوف على نفس المسافة من كل المتدخلين في العملية الانتخابية والنأي بها عن كل توظيف سياسي والامتناع عن كل سلوك يتنافى مع طبيعة المهام التي يمارسونها أو توظيفهم لوسائل عمل في غير مجالاتها أو في غير الشأن الذي وجدت من أجله وذلك بما يضمن احترام واجبات الوظيفة العمومية وأخلاقياتها وهيبة الدولة ومصداقيتها.

واعتبارا لأهمية الموضوع، المطلوب منكم:

- 1- موافاة الكتابة العامة بقائمة اسمية في الأعوان الراجعين إليكم بالنظر المترشحين للاستحقاقات الانتخابية وذلك في أجل أقصاه يوم الجمعة 23 أوت 2019،
- 2- دعوة المعنيتين بالأمر إلى التفرغ للحملات الانتخابية خلال الفترات المخصصة لذلك وفق ما تقتضيه الترتيب القانونية الجاري بها العمل في الغرض.

هذا وأنتم مدعوون إلى إيلاء الموضوع شخصيا كل ما يستحق من عناية واهتمام وإسداء التعليمات اللازمة إلى منظوريكم قصد التقيد التام بالتعليمات المضمنة بهذه المذكرة وتنفيذها بالدقة المطلوبة وأن مخالفة ما ورد به من شأنها أن تُعرض صاحبها إلى الإجراءات القانونية والترتيبية والتأديبية الجاري بها العمل.

والسلام

وزير التربية
حاتم بن سننار

